

كلمة رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
السيدة كلودين عون روكز

في المؤتمر الإقليمي
"أثر التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على واقع المرأة العربية"

بيروت، 21 22 - شباط 2019
أوتيل كورال بيتش - جناح

أصحاب المعالي والسعادة
رئيسة المجلس النسائي اللبناني
حضرات السيدات والسادة

يشرفني أن أشارك معكم في هذا المؤتمر ممثلة فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، للتباحث في واقع المرأة العربية على ضوء التغيرات الطارئة في زمننا وفي منطقتنا – ويسعدني أن ألتقي مع هذه المجموعة من السيدات والسادة، من الناشطات والناشطين في مجتمعاتنا، للنظر في المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواقعية، التي ينبغي علينا أخذها في عين الاعتبار، لتطوير استراتيجياتنا العملية دعماً لموقع النساء في بلداننا .

إن عالم اليوم، يتميز عما كان عليه في الأزمنة السابقة، بأنه لم يعد يسمح فيه بالتفوق والانعزال. فاستخدام التقنيات الحديثة للأهداف السلمية، كما للأغراض الحربية، بات معمماً في جميع أنحاء العالم وباتت كثيفة، حركة تبادل السلع والأفكار. والمجتمعات التي كانت بالأمس متباعدة، باتت اليوم مضطرة على التشارك، بغية تأمين مقتضيات الحفاظ على البيئة الطبيعية وعلى السلام بين الشعوب . أكثر من الدول والحكومات، باتت المجتمعات، هي القادرة على دفع عجلة الحضارة الإنسانية إلى الأمام، وعلى التصدي لآفات الحروب والإرهاب والظلم والفقر والجهل والأخطار البيئية. ونحن كنساء نعلم ما هي قدراتنا في تحقيق التحولات المجتمعية الإيجابية، ونعلم ما هي العوائق التي تقف في وجه تفعيل هذه القدرات وفي وجه النهوض ببلداننا .

فليست هذه المرة الأولى في تاريخنا التي تواجه فيها النساء العربيات تحديات التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. علينا أن لا ننسى، أن بلداننا مدينة لنسائها الرائدات في مجالات الأدب والصحافة والتربية، وفي تفتح النهضة العربية في بدايات القرن الماضي. وهذه النهضة، التي منها انبثقت مجتمعات عربية تفتخر اليوم بانتشار مستويات التحصيل العلمي وبتفوق العنصر النسائي فيه، مثلت ثورة في العادات والتقاليد .

سيداتي سادتي،

نحن اليوم أمام ثورة صامتة تتوسع برؤية لكن بثبات. وتتمثل هذه الثورة في دخول النساء إلى ميدان النشاط الاقتصادي والسياسي وإلى ميدان المشاركة في صناعة القرارات. وليس لمجتمعاتنا أن تخرج

من واقع الركود التي تعاني منه على الصعيد الاقتصادي ومن واقع التباعد بين القواعد والقيادة على الصعيد السياسي، إلا بوصول هذه الثورة الصامتة إلى خواتيمها. وبذلك تحقيق تكافؤ الفرص المتاحة للرجال كما للنساء، ليتحملوا معاً المسؤوليات التي تقع على عاتقهم كمواطنين راشدين مسؤولين عن أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم وعالمهم .

هذه الثورة حاصلة اليوم، لكن وتيرتها لا تزال متأخرة عن السرعة التي يتطور بها العالم والتاريخ. فالأزمات التي تعيشها مجتمعاتنا قد تكون قاتلة، قاضية على انبعاث حيويتها من جديد، ان لم نستدرك الأمر حكماً وشعوباً. لذا علينا أن نعطي دفعاً جديداً للإصلاحات التي من شأنها توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرارات، من جانب الرجال كما من جانب النساء، وإتاحة تكافؤ الفرص المتوفرة لذلك .

فما نحتاجه في مجتمعاتنا أولاً، هو تغيير الصورة النمطية للنساء والرجال، وهذا يعني مشاركة النساء بالأدوار التي كانت تعتبر في العصور الماضية حكراً على الرجال مثل مزاوله المهن الحرة والريادة الاقتصادية والقيادة الإدارية والسياسية. ويعني أيضاً، مشاركة الرجال في الأدوار التي بقيت إلى يومنا هذا محصورة بالنساء كالأدوار الرعائية وتربية الأولاد والاهتمام بالشؤون العائلية. فهذه أدوار قائمة بحد ذاتها ولا ينشأ مجتمع متوازن، إذ ظلت حكراً على النساء داخل الأسرة أو إذا بقينا مقتنعين أنها ليست بمهمة، يكفي لتأمينها، اللجوء إلى يد عاملة مستوردة غير مؤهلة ومدنية الكلفة .

سيداتي سادتي،

من المُحرج بالنسبة إلينا، منظمات وحكومات، أن نرى أنه على الرغم من الجهود والتضحيات التي تقوم بها النساء العربيات، لا تزيد النسبة المئوية لمساهمتهن في الناتج القومي في أوطاننا العربية مجتمعة، عن 18 بالمئة فيما تصل هذه النسبة إلى معدل 37 بالمئة على الصعيد العالمي حسب أرقام البنك الدولي. فمعظم النساء في بلداننا لا يقمن بنشاط اقتصادي وفي لبنان فقط 25 بالمئة منهن تنشطن اقتصادياً، ونسبة البطالة لدى الإناث هي ضعف ما هي عليه لدى الذكور .
والفجوة القائمة بين نجاحات النساء وتفوقهن في التحصيل العلمي في لبنان والعالم العربي، وبين تدني مساهمتهن في النشاط الاقتصادي، تعود بنوع خاص إلى كون الأدوار الرعائية والأسرية لا تزال محصورة في بلداننا بالنساء دون الرجال .

كذلك، أننا في لبنان نشعر بالخيبة، عندما نرى أنه، على الرغم، من النجاحات التي تحققتها النساء في ميادين المهن الحرة، في المحاماة والطب والهندسة كما في مجالات القضاء والتعليم الأكاديمي وميدان الفنون، يأتي تصنيف بلدنا عالمياً في العام 2018، في المرتبة 140 من أصل 149 من حيث المساواة بين الجنسين .

إننا في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية عازمات على العمل لتصحيح هذا الوضع. لذا نقوم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لرفع مستوى تمكين النساء من المشاركة في الريادة والقيادة في المجال الاقتصادي كما في المجال السياسي. ونعمل أيضاً جاهداً لإيجاد منظومة تشريعية وقضائية وأمنية تحمي النساء في لبنان من الممارسات الخاطئة الموروثة من عصور الجهل والمُبَرَّرة للتسلط بالعنف على مصائرهن .

ومن هنا كان اهتمامنا بتطبيق قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف، باستحداث الخط

الساخن 1745 من جانب مديرية قوى الأمن الداخلي لتلقي الشكاوى عن حصول حالات عنف ضد النساء. ونسعى لاستحداث مركز موحد لدى القوى الأمنية للتقدم بالشكاوى ولتأمين الخدمات إلى النساء المعنفات. ومن هنا أيضاً تركيزنا في الحملات التوعوية التي نقوم بها، على تصحيح الموروثات الثقافية التي تحط من شأن النساء وكرامتهن، وتحول دون تمثيلهن بنسب مقبولة في البرلمان وفي المجالس البلدية كما في الهيئات النقابية. وبإيجاز فنحن مثابرون في الهيئة على العمل بغية تنزيه كافة القوانين من المواد المجحفة بحقوق المرأة والفتاة ونأمل في التوصل قريباً إلى حمل المجلس النيابي على اعتماد سن ال 18 سنة كسن أدنى للزواج للشابات كما للشباب، وعلى اعتماد كوتا لتمثيل النساء في البرلمان، مرحلياً، وفي المجالس البلدية، كما نأمل في أن تتبنى الحكومة الجديدة الخطة الوطنية التي أعدناها مع كافة الإدارات المعنية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 1325 حول المرأة والأمن والسلام .

سيداتي سادتي،

كلنا أمل في أن تنجح حكومة بلادنا الجديدة، في إعطاء دفع جديد لدينامية مجتمعنا، الذي طالما شكلت الحركة النسائية فيه، قوة حية مكنته عبر العقود من التغلب على التفكك والانهيال. ولنا آملاً كبيرة في أن ينجح التعاون بين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ووسائل الوزارات والإدارات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، في تحقيق نهضة جديدة، تتيح لشاباتنا وشبابنا، التخلي عن الخشية من المستقبل، والتخلي بالثقة بقدراتهم الذاتية، على المساهمة في بناء مجتمعنا .

إنني أتقدم بالشكر إلى المجلس النسائي اللبناني الذي كان ولا يزال جامعاً لنساء لبنان وشاهداً على مساهمتهن في تشييد كيانه وثقافته، على تنظيم هذا المؤتمر. كما أحيي منظمة المرأة العربية وهيئة الأمم المتحدة على مشاركتهم في إقامته. فمن شأن اللقاءات الإقليمية والدولية أن تثري ثقافتنا وتوسع آفاقنا وان تنمي التعاضد فيما بين النساء وهيئاتهن في منطقتنا العربية وفي العالم .

عشتم وعاشت المرأة